المشاركون في دورة إدماج النوع الاجتماعي في خطط الأحزاب السياسية :

اختتمت مؤخراً بمحافظة عدن الدورة التدريبية لإدماج النوع الاجتماعي في خطط الأحزاب والتنظيمات السياسية التي نظمتها اللجنة الوطنية للمرأة بمحافظة عدن، صحيفة ١٤ أكتوبر التقت عددا من ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية للتعرف على آرائهم في موضوع الدورة وما خرجوا به من آراء وانعكاسها على العمل المستقبلي المرتبط بالتعامل مع قضية هامة كقضية مشاركة المرأة في العملية السياسية فكانت اللقاءات التالية.

أجرى اللقاءات/ محمد عبدالله أبو راس ت/صبري صالح علي

أنيس الهمشري :

دعم المرأة تجسد في كافة الدورات الانتخابية وفي خططنا يتجسد الخير الكبير الذي يوليه المؤتمر للمرأة

سعيد شمسان :

خرجنا بمزيد من القناعة بأهمية مشاركة المرأة في العملية السياسية

صبري صالح علي :

لا بد من تطبيق مبدأ مشاركة المرأة على الصعيد العملي

د. عارف أحمد علي :

في الدورة التدريبية تقاربت الأفكار والرؤى

انتصار سيف :

لا بد أن يكون معيار الكفاءة بديلاً عن الانتماء الحزبي في شغل المواقع القيادية

فائزه مقيدح :

لقد قدمنا كفاءات عالية في شتى المجالات وإنجازات على مختلف الأصعدة وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص

سهيم المينى :

لقد كسب المجلس الوطني للمرأة مناصرة الأحزاب السياسية بالمحافظة

تقول الأخت/ نورية شجاع الدين القائم بأعمال مدير إدارة الشركاء باللجنة الوطنية للمرأة :

إن الدورة هي أولاً من البرنامج الاستثماري المخصص في إطار الخطة الخمسية الثالثة للدولة وأول دعم حكومي يقدم للجنة الوطنية للمرأة. وتأتي في إطار مشروع بناء القدرات من منظور النوع الاجتماعي، وفي إطار المشاركة السياسية تم العمل على ثلاث محافظات وقد بدأنا بمحافظة تعز موجهة للأحزاب والتنظيمات السياسية حول إدماج النوع الاجتماعي في الخطط لكافة أعضاء الأحزاب ثم الآن في عدن بعدها سيكون على مستوى أمانة العاصمة تم من خلال الدورة التي استمرت ثلاثة أيام وشارك فيها ثلاثون مشاركاً تعريف المشاركين بمفهوم النوع الاجتماعي وأدواره واحتياجاته وكيفية إعداد خطط من منظور النوع الاجتماعي وأيضاً تحويل الخطط القائمة من منظور النوع الاجتماعي وكيفية المراقبة والتقييم وذلك لضمان إدماج احتياجات النساء والرجال في إطار الخطط الموجهة لأحزابهم لاسيما وأننا في عام ٢٠٠٩م سنكون على موعد مع الانتخابات النيابية وسيكون من الآن الاستعداد والعمل جار.

وحول الاستيعاب من قبل المشاركين والنقاشات التي دارت خلال الدّورة تقول الأخت نورية إنه بالنسبة لقيادات وممثلي الأحزاب السياسية فيمكن أن موضوع النوع الاجتماعي كان جديد عليهم ولاسيما أنه عند تحديد الخطط الموجهة للنساء في بعض الأحزاب يكون العمل فيها رأسياً أي الرجال هم الذين يقومون بإعداد الخطط الخاصة بالنساء وفي بعض الأحزاب وجدنا أن القطاعات النسوية هي التي تقوم بإعداد الخطط ورفعها إلى المستوى المركزي للحزب.

ثم تعرفوا أكثر على كيفية عدم إغفال الاحتياجات الخاصة بالمرأة حتى وإن قام بإعداد الخطة رجل وكذلك عدم إغفال الاحتياجات الخاصة بالرجل حتى أيضاً وإن قامت بإعداد الخطة امرأة فالعملية هي عملية تكاملية وتحسيس الجنسين بأهمية ضمان احتياجاتهم سواء كانوا من الرجل أو من النساء.

فالمشاركون كانوا متفاعلين واشتغلوا على خططهم وإن كنا في البداية قد وجدنا صعوبة حيث لم نحصل على خطط الأحزاب ولو حتى للأعوام السابقة لتعريف المشاركين أثناء عمل المجموعات كيفية مراجعة الخطط القديمة ليقوموا بأنفسهم بعملية التحليل للخطط ورؤية ضمان النوع الاجتماعي وعدد كبير منهم برر ذلك لسرية عمل الأحزاب.

وفيما يتعلق بالعمل المستقبلي لبلورة أهداف الدورة تقول الأخت هناء هويدي المحاضرة في الدورة أن مستوى التقبل لدى المشاركين في الدورة كان كبيراً وهذا سيساعد أكثر على أن العمل المستقبلي للمشاركين وبالتالي أحزابهم لن يغفلوا دور النساء ونحن أيضاً حرصنا خلال الدورة على التركيز على مسألة التطبيق وأعتقد أن المشاركين في الدورة سيكونون أنصاراً لقضايا المرأة في أحزابهم وأعتقد أنه لو نزلت نساء لترشيح أنفسهن في الانتخابات سيقدمون لهن الدعم.

وفي معرض إجابتها عن سؤال حول وجود آلية للمتابعة أو التزامات محددة لدعم المرأة من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية قالت بالنسبة لنا نحن في اللجنة الوطنية للمرأة حاولنا من خلال القوانين إدراج نظام الكوتا أي تحديد دوائر مخصصة للنساء وهذه المسألة تشتغل اللجنة عليها منذ عام ٢٠٠٤م.

إذا ربما في الأيام القريبة القادمة سيتحرك الموضوع لاسيما وأنه سيناقش بعد فترة في مجلس النواب وهذا من أجل ضمان الانتخابات القادمة على اعتبار أنه ستكون هناك حصة للنساء.

ونأمل الوقوف مع المرأة بالأخذ بنظام الكوتا وكذلك أن يقوموا بتحفيز النساء للترشيح لاسيما أن بعض النساء تخلت عنهن أحزابهن أثناء فترة الترشيح للانتخابات بالرغم من وجود وعود مسبقة. وأعتقد أنه على صعيد الحزب الحاكم توجد الآن إجراءات كما علمنا بترشيح نساء وأعتقد الآن أن الأحزاب بدأت نوعاً ما تكتسب مصداقية كما أن فعالياتنا ستكون من أجل حشد الجهود لمناصرة المرأة.

أما الأخ/ أنيس صالح همشري يقول :

أود أن أشكر اللجنة الوطنية للمرأة لعقد مثل هذه الدورات التي تعمل على إكساب المشاركين المزيد من المعارف والمعلومات حول قضايا المرأة فتحرير قدرات المرأة وإطلاق طاقاتها المبدعة يكتسب اليوم بعداً عالمياً في ظل المتغيرات الجارية والمرأة باعتبارها شريك أساسي في عملية التنمية في شتى مجالات الحياة ووصلت مشاركتها في العملية السياسية إلى مستوى أفضل ووصلت إلى مواقع قيادية سواء في هيكل وبنية المؤتمر القيادية أو في جهاز الدولة وكذلك في بنية الأحزاب والتنظيمات وذلك بفضل النهج الديمقراطي الذي تنتهجه بلادنا وتمثل في التعددية الحزبية والحريات العامة كحرية الصحافة وغيرها من الحريات التي صار ينعم بها المواطن والرأي والرأي الآخر تقول إن المرأة تعيش في أجواء أفضل في بلادنا عن دول أخرى ولدينا نحن في المؤتمر نظرة إستراتيجية واضحة ومدروسة تجاه قضايا المرأة ومشاركتها في العملية السياسية ونحن مع اعتماد نظام الكوتا ولا نجد فيه أي تعارض مع النصوص الدستورية بل إن النص الدستوري الذي نص على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات هو داعم ومؤيد لإنصاف المرأة ومساواتها ونظام الكوتا ليس مطلب يدعو إلى تفوق المرأة بل دعم المشاركة أي المساواة وإطلاق طاقاتها التي ستدفع بعملية التنمية خطوات إلى الأمام ونحن نرى أن دعم المرأة في العملية الانتخابية القادمة مبدأ أساسي تجسد في أكثر من دورة انتخابية برلمانية ومحلية سابقة وسنعمل بكل جهودنا من الآن حتى موعد الانتخابات النيابية القادمة على تنفيذ أدبيات ووثائق المؤتمر الشعبي الداعمة للمرأة بشكل ملموس وعملي وفي خططنا التي يتجسد فيها الخير الكبير للمرأة ودورها في المشاركة في العملية السياسية في البلد فالإرادة السياسية العليا تقف مع قضايا المرأة فما على المرأة سوى تفعيل دورها الجماعي وحشد الطاقات لمناصرة قضاياها وهي لا شك قضايا وطنية ستجد منا كل الدعم والتأييد لأنها واحدة من الأهداف الإستراتيجية التي يوليها المؤتمر الشعبي العام جل اهتمامه.

أما الأخ/ سعيد شمسان يقول :

لقد أضافت هذه الدورة معلومات جديدة إلى ما نحمله من تصورات ورؤى وأفكار ومفاهيم ومبادئ واستطعنا أن نضيف إليها أمور أساسية وهي مفيدة لجميع الأحزاب السياسية المشاركة في الدورة بممثلي عنها واستطعنا من خلال هذه الدورة التي كانت أشبه بورشة عمل أو مائدة مستديرة أن نطلع على أفكار بعضنا البعض ونتحاور في قضية محورية وأساسية كقضية مشاركة المرأة في العملية السياسية أو إدماج النوع الاجتماعي في خطط الأحزاب والمنظمات السياسية وقد وضعنا رؤيتنا تجاه هذه القضية وتعرفت على رؤى بقية الأحزاب المشاركة وخططها وأهدافها تجاه مشاركة المرأة في العملية السياسية وأعتقد أن هناك تفاوتاً في تطبيق مبادئ هذا الحزب أو ذاك في السلطة أو المعارضة تجاه مشاركة المرأة في العملية السياسية سواء في إطار الحزب الداخلي أو على صعيد المجتمع أو مواقع سلطة اتخاذ القرار لكن الهدف الجميع مجمع عليه وفي هذه الدورة استطعنا استيعاب الكثير وخرجنا بالمزيد من القناعة بأهمية مشاركة المرأة في العملية السياسية ومن الآن حتى موعد الانتخابات البرلمانية سنشهد حراكاً فاعلاً باتجاه تطبيق أدبيات هذه الأحزاب لتحقيق الأهداف التي تعد قضية تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية واحدة من أبرز تلك الأهداف.

الأخت/ انتصار سيف عبدالله قالت :

إن الدورة مفيدة واحتوت المحاضرات التي ألقيت خلالها على معلومات قيمة واستطعنا من خلال الدورة التعرف على مفهوم النوع الاجتماعي ليس باعتباره الجنس أي ذكر أم أنثى وإنما هو الأدوار التي تؤدي في المجتمع سواء من المرأة أو الرجل وكيف أننا نعمل عملية تناسب بين الرجل والمرأة ونعمل على تقليص الفجوة أو الاختلال القائم في النظرة إلى دور المرأة أو الرجل لصالح الأخير.

وفي تقديري أن المعلومات كانت ممتازة خلال الدورة ولكن لي مأخذ على بعض المعلومات التي أغفلت دور الحركة النسوية اليمنية الفاعلة في حقب زمنية معينة وركزت على أخرى بينما لا يفترض تجزئة التاريخ أو إغفال الحقائق.

وأرى أهمية وجود آلية تنفيذ لعملية الدفع بالمرأة لنأخذ موقعها الطبيعي في العملية السياسية ومواقع صنع القرار وأن تكون هذه العملية مخططة ومدروسة وتنفذ على صعيد الواقع الملموس بعقد المزيد من الدورات وحلقات النقاش والجلوس مع قادة الأحزاب والتنظيمات السياسية وإقناعهم بأهمية مشاركة المرأة في العملية السياسية وأن تكون لها حصص سواء كان في الانتخابات المحلية أو النيابية وأن يكون لها دور فاعل ليس فقط بأن تكون وزيرة أو سفيرة وإنما أن تأخذ موقعها في كافة المجالات وعلى مختلف المستويات وأن يكون المعيار الوحيد هو الكفاءة وليس الانتماء الحزبي.

الأخت/فائزه ناصر مقيدح تقول :

لقد أضافت الدورة عدداً آخر من المعلومات إلى معارفنا حول كيفية إدماج النوع الاجتماعي في خطط وفعاليات الأحزاب والتنظيمات السياسية وقد استفدنا كثيراً من الدورة وسنحاول بلورة ذلك في نشاطنا المستقبلي ولقد وضع المؤتمر الشعبي العام حيزاً كبيراً للمرأة في خططه ولا أود هنا أن استعرض المكانة التي وصلتها المرأة على الصعيد المؤتمري أو على صعيد جهاز الدولة والمجتمع فالواقع يفصح عن ذلك بشكل واضح فقد قدم المؤتمر الشعبي العام الكفاءات العالية في شتى المجالات وحقق إنجازات للبلد وفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص يشهد لها الجميع ومع ذلك فمن خلال هذه الدورة تمكنا من معرفة آراء بعضنا البعض وتبادلنا الخبرات والمعارف بالإضافة إلى المعارف التي تلقيناها في الدورة كل ذلك أفادنا ونتمنى أن يتم عقد المزيد من الدورات في مختلف أرجاء الوطن لحشد المزيد من الدعم والمناصرة لقضايا المرأة وحقها في المشاركة السياسية الفاعلة التي تخص بتأييد قيادتنا السياسية ودعمها اللامحدود وأود أن أشير أن برنامج الأحزاب اليوم تحت المجهر في موقفها من قضايا المرأة ومشاركتها في العملية السياسية وأرى أنه تقع على اللجنة الوطنية للمرأة مهام جسيمة حتى موعد الانتخابات القادمة ونحن على ثقة من أنها ستحقق بالعمل الدؤوب والمكثف وبحشد الطاقات الفاعلة في المجتمع الأهداف السامية التي وضعتها.

الأخ/ سهيم سعيد الميني قال :

إن الدورة كانت مفيدة للجميع ممن شاركوا فيها من مختلف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وكانت فرصة لتبادل الآراء بصورة طيبة جسدت الاحترام المتبادل بصرف النظر عن اختلاف وجهات النظر في هذا الأسلوب أو ذاك لكن الهدف العام كان واحداً ومتفق عليه بضرورة دعم مشاركة المرأة في العملية الديمقراطية الجارية في البلد ولقد تعرفنا خلال الدورة على النوع الاجتماعي وسبل إعداد الخطط الحزبية وفقاً له وسبل تحليل الخطط أيضاً وفقاً للاحتياجات الخاصة بكل فئة اجتماعية ومنطقة وأمور عديدة نرى نحن في المجلس الوطني لأحزاب المعارضة أنها مهمة وستساعدنا على العمل بشكل أفضل مستقبلاً، ونرى أن هذا كله سيعزز من التنافس بين الأحزاب وأيضاً بين المستقلين والمستقلات في العملية الانتخابية البرلمانية القادمة باتجاه الدفع بالعناصر النسائية إلى مقاعد البرلمان وفي تقديري أنه بعقد هذه الدورة يكون المجلس الوطني للمرأة قد كسب مناصرين لقضايا المرأة في المجتمع ممثل في الأحزاب السياسية وبقي أن يستمر هذا الجهد ليشمل مختلف شرائح وفئات المجتمع اليمني وبين أوساط المثقفين لأن التنافس في الانتخابات ليس هو الهدف وإنما هو غاية بينما الهدف العام هو تحقيق المشاركة العادلة وإحراز تقدم في المسار الديمقراطي وتحقيق السعادة للمجتمع الذي تشكل المرأة نصفه الذي لا يجب أن يقمع أو يغيب.

الأخ/ صبري صالح يقول :

إن الدورة هدفت إلى توعية الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالنوع الاجتماعي والذي هو إدماج المرأة في مواقع صنع القرار وقد استفدنا كثيراً من ما تلقيناه خلال الدورة من محاضرات ونقاشات وحوار واطلعنا على تجارب وخبرات بعضنا البعض والنواقص التي تشوب عملنا وتعرفنا على سبل وطرائق تجذبها وتلافيها كما تعرفنا على طرائق إدماج المرأة في الخطط وسبل حشد الجهود لدفع بعملية مشاركة المرأة في العملية السياسية خطوات إلى الأمام وتطبيق هذا الهدف على صعيد الواقع وسنعمل كمناصرين لقضايا المرأة العادلة العمل على ترجمة ما تلقيناه على صعيد الواقع كما أن الدورة كانت فرصة لتلاقي وتقارب الآراء وإن تباينت الأساليب لكن الهدف العام الكل متفق عليه وهو مشاركة المرأة في العملية السياسية.

الدكتور / عارف أحمد علي يقول : أوجه الشكر إلى اللجنة الوطنية للمرأة لقيامها بعقد مثل هذه الدورات التدريبية لما لها من أهمية في خلق الوعي لدى الأحزاب وفي الوقت ذاته فهي أيضاً فرصة طيبة للقاء أعضاء وقيادات الأحزاب وسماع مختلف وجهات النظر حتى تكون الصورة واضحة وتتقارب الأفكار والرؤى بشكل أفضل.

أكثر من (80) نوع من النباتات الطبية تم التعرف عليها

مركز أبحاث النباتات الطبية بكلية التربية بحجة بين الحقيقة والخيال

احتلت النباتات الطبيعية أهمية اقتصادية وعلمية في البلدان التي تكثر فيها النباتات وبما أن اليمن دولة تمتلك جغرافية نباتية متنوعة فقد احتوت هذه الجغرافية على نباتات وأعشاب طبية متنوعة منها ضمن البر وأخرى ضمن مناطق السهول والجبال والسواحل، ومحافظة حجة يمكن أن نقول عنها بأنها حوت جميع التضاريس والمناخات الموجودة في عموم أرجاء الوطن الأمر الذي أعطاها إمكانية توفر كافة أنواع النباتات المختلفة والمتنوعة المناخات والاستخدامات.

ما سبق ذكره دفع ويدفع بالمهتمين والمتابعين لأهمية مثل هذه النباتات في اقتصاد أي بلد من بلدان العالم للعمل على حصر وتصنيف ومعرفة مجالات استخدام كل نوع من النباتات وذلك لا يمكن القيام به إلا عبر مركز أبحاث متخصص في هذا المجال.

وكلية التربية والعلوم التطبيقية بمحافظة حجة متمثلة في قسم الأحياء ومعمله العلمي وطلابه النشطين الذين يرجعون إلى كافة مديريات المحافظة البالغة ٣١ مديرية وخصوصاً صاحب الفكرة والجهود المتواصلة في جمع وتصنيف أكثر من ثمانين نوعاً من النباتات بالمحافظة – الأستاذ/ حسن سقيل – المعيد بقسم الأحياء بالكلية، يحلمون جميعاً بإنشاء مركز للأبحاث العلمية في النباتات الطبية، صحيفة ١٤ أكتوبر عبر صفحاتها سلطت الضوء على تلك الجهود وكنوز الطبيعة التي تخبأها لنا أرض وخيرات محافظة حجة التي جمعت بين الجبل والوادي، السهل والساحل، في صورة متناغمة وبديعة ذات دلالة على عظمة خالقها..

حجة/ عبد الواسع راجح

الفكرة في بدايتها

أ/ حسن سقيل تحدث إلينا قائلاً : بما أن طلاب قسم الأحياء عليهم مادة أو درس عملي خاص بتصنيف النباتات بشكل عام فقد كانت الفكرة تجول بخاطري لماذا لا يتم الاستفادة عملياً من جهود الطلبة في تصنيف النباتات لما من شأنه خدمة الوطن من خلال جمع أكبر قدر ممكن من النباتات الطبية المتوفرة في المحافظة والتي تستخدم كأعشاب طبية للتداوي بها بأشكال مختلفة – كان هذا قبل ثلاث سنوات تقريباً – ثم تطورت الفكرة إلى محاولة تقديم تصور – وهذا ما تم بالفعل – لرئاسة الجامعة عن إنشاء مركز لأبحاث النباتات الطبية في الكلية وقد قمت بإعداده وراجعه أساتذة ودكاترة القسم ثم قدم إلى رئاسة الجامعة، إلا أن ذلك الأمل لم يتحقق حتى الآن.

مزج بين الشعبية والعلمية

يواصل الأستاذ حسن، حيث يقول: بأنه من خلال جمع النباتات من مختلف المديريات بالمحافظة نقوم بتسجيل فوائد كل نوع من هذه النباتات الشعبية والمتعارف عليها بين المواطنين من استخدامات طبية شعبية وقد قمنا بتصوير تلك النباتات بشكل واضح ووضعها في لوحات ورقية مصحوبة بالمعلومات الطبية الشعبية منها والعلمية وكذا التسميات الشائعة والعلمية لتنضم إلى معرض مقام في جانب من المعمل كنوع من التوثيق المعلوماتي (كانت هذه الفكرة خلال عام ٢٠٠٦م).

صيدلية الأعشاب

لم تكن فكرة الجمع المعلوماتي والمصور كافية لدى القائمين على فكرة مركز الأبحاث بل تطورت الفكرة لإنشاء صيدلية للأعشاب الطبية تشتمل على الأجزاء الفعالة من النباتات طبياً كجذور الحنضل، والمجموع الخضري للشمار وكذا الزيوت التي استطاع القائمون على الصيدلية خصوصاً الأستاذ حسن سقيل، وبإشراف أستاذ التصنيف بالقسم أ.د/ فلاح عكاوي، استخراجها من نباتات متعددة مثل تحضير زيت الزنجبيل وزيت السمسم إلى جانب العقارات التي منها مسحوق القرفة وجعله داخل كبسولات وغيرها من النباتات التي تدخل في علاج كثير من الأمراض الجلدية والمعوية والصدرية وغيرها.

وتتكون الصيدلية حالياً من أربعة دواليب كل واحد منها يحتوي على عشرين درج لم يتم وضع الأصناف الطبية من الأعشاب كلا على حده وبجواره المعلومات الكاملة عنه سواء الشعبية منها أو العلمية خصوصاً الفوائد الطبية.

فرصة للاستثمار

من خلال ما سبق من عرض للكنوز الطبية التي تحويها – وهي غنية بها – المحافظة لا ننسى أن نشير إلى أن التنوع الجغرافي والمناخي بالمحافظة قد أكسبها العديد من الميزات والتي أهمها إمكانية أن تكون هذه الجوانب من الاكتشافات في عالم النباتات الطبية فرصة استثمارية بل فرصاً متعددة للشركات والمؤسسات الطبية للاستثمار في الجانب الطبي من حيث إمكانية إنشاء مصانع متنوعة مستفيدة من العوامل الطبيعية التي ساعدت وتساعد في زراعة وإكثار النباتات الطبية المختلفة.

غياب رسمي

وأمام هذه الجهود المضنية التي تبذل من قبل الشباب الطموح بكلية التربية والعلوم التطبيقية م حجة نوجه دعوتنا إلى قيادة محافظة حجة ورئاسة جامعة صنعاء للالتفات والاهتمام بها والتي يشكو القائمون على فكرة مركز الأبحاث الإهمال وانعدام الدعم اللازم وشحة الإمكانيات، كما أن ما تم إعداده حتى الآن بجهود فردية وإمكانات شخصية تقول بلسان الحال الإبداع لا يوقفه شيء متى ما وجدت العزيمة، إلا أن الأمل في رئاسة الجامعة التي جاءني الخبر منها – وأنا أعمل على إعداد هذه المادة الصحفية – أن هناك لجنة تم تشكيلها مؤخراً مسؤولة عن الإعداد لإنشاء مركز طبي للأعشاب على مستوى الجامعة كمركز للأبحاث والمختبرات وغيرها، كما جاء قرار رئيس الجامعة الدكتور خالد طميم بضم الأستاذ حسن سقيل إلى هذه اللجنة بعد اطلاعه على الجهود التي بذلت في محافظة حجة بهذا الصدد، وهي خطوة إيجابية من رئاسة الجامعة نبارك لها، وكما يضيف معيد الكلية بأن جهوداً لا يمكن إغفالها ودعماً معنوياً تلقاه فريق العمل في هذا الجانب بالكلية من قبل عميد الكلية الدكتور إبراهيم شرف الهادي الذي سبق أن رفع مقترحاً بالمشروع إلى رئاسة الجامعة لاعتماده بالكلية والذي أشاد بدوره بالجهود التي بذلت في سبيل جمع المعلومات والعينات المختلفة لتلك الأعشاب الطبية التي تعود بالنفع على كافة أبناء اليمن وليس المحافظة فقط.

كلمة أخيرة

ومع ختام هذه الإطلالة على معمل الأحياء وإبداعاته يختم (سقيل) حديثه معنا بالقول : إن كان من كلمة شكر فهي بداية لصحيفة ١٤ أكتوبر على هذه اللفتة الإعلامية والسبق الصحفي في نشر هذه الأعمال الوطنية كما هو موصول لكل من دعم وتعاون من قيادات رسمي ومؤسسات عامة وخاصة في سبيل إخراج مشروع مركز الأبحاث إلى النور والواقع الملموس، وشكراً.

أخي المواطن:

لا تدع أطفالك يرتادون البحر في هذه الأيام ... فهناك أخطار

الأمن البحري